

موقف نواب بيروت من أبرز القضايا العربية ١٩٤٣-١٩٥٨

الباحث وسام الطاف عبد الحميد خضير أ.م.د. جاسم محمد خضير الجبوري
جامعة الموصل/كلية الآداب/قسم التاريخ

تاريخ تسليم البحث: ٢٠٢٠/٥/٢٤ ؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٠/٩/١٦

الملخص:

شكلت القضايا العربية محط اهتمام نواب بيروت لها من تأثير إقليمي على الدول العربية وعلى رأسها لبنان والمتمثلة بالقضية الفلسطينية والقضية المصرية ، إذ كرسوا جهودهم من عام ١٩٤٣ وحتى عام ١٩٥٨ على متابعة القضايا العربية والضغط على الحكومة اللبنانية كسلطة تشريعية للمطالبة بحقوق الفلسطينيين وعدم إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، مؤكدين على أحقية الشعب الفلسطيني في أرضه ، ناهيك عن وقوفهم بوجه التحديات التي واجهت المنطقة العربية وعلى رأسها القضية المصرية المتمثلة بأزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر ، وتكمن أهمية البحث إن المنطقة العربية شهدت متغيرات أثرت على المنطقة العربية ومنها لبنان ، ومن هذا المنطلق جاء التركيز على نواب بيروت وتسليط الضوء على مناقشاتهم في مجلس النواب اللبناني تجاه القضية الفلسطينية والمصرية.

The Stance of Beirut Representatives Specially the Arab Affairs 1943-1958

Wisam Altaf Abdul Hamid Khudir Asst. Prof. Dr. Jasim Mohammed Khudair
University of Mosul / College of Arts / Dept. of History

Abstract:

The Arab issues were the focus of attention of Beirut's deputies from a regional impact on the Arab countries, especially the Palestinian issue and the Egyptian issue, as they devoted their efforts from 1943 to 1958 to follow up on Arab issues and put pressure on the Lebanese government as a legislative authority to demand the establishment of a national home for the Jews in Palestine, Emphasizing the right of the Palestinian people to their land, not to mention their standing in the face of the challenges facing the Arab region, foremost of which is the Egyptian issue represented by the Suez Crisis and the tripartite aggression against Egypt, as, and the importance of research lies in the fact that the Arab region has witnessed changes that have affected the Arab region, including Lebanon, and from this point of view. The focus was on Beirut MPs and shed light on their discussions in the Lebanese Parliament regarding the Palestinian and Egyptian issues.

المقدمة

شغلت القضايا العربية حيزاً كبيراً في مناقشات مجلس النواب اللبناني عامة ، ونواب بيروت خاصة ، باعتبارها من اهم القضايا العربية آنذاك ، وشكلت بؤرة الاهتمام العربي القومي لما لها من تأثير مباشر على السياسة الخارجية للدول العربية ، ومن أهم القضايا هي القضية الفلسطينية التي شكلت المحور الأول في البحث ، إذ وقف نواب بيروت يدافعون عنها مستنكرين الخطط الصهيونية التي تهدف الى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين والوقوف بوجه الخطط الرامية لإدخال المهاجرين اليهود الى فلسطين والتي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية ، كما واسهم نواب بيروت كسلطة تشريعية بمطالبة الحكومة اللبنانية بتقديم الدعم المادي والمعنوي بما يخدم فلسطين أرضاً وشعباً ، كما وقف نواب بيروت بوجه القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين .

أما المحور الثاني للبحث فقد تمثل بالقضية المصرية والتي شكلت حيزاً واسعاً في مناقشات نواب بيروت ، والمؤيدة لسياسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر والمتمثلة بتأميم قناة السويس ، كما ووقف نواب بيروت بجانب الشعب المصري للوقوف بوجه العدوان الثلاثي مطالبين الحكومة اللبنانية بفتح التطوع للقتال الى جانب المصريين في نضالهم ، وتمثلت ابرز مطالبهم بقطع العلاقات اللبنانية مع الدول التي اشتركت في العدوان على مصر ومقاطعتها .

وتكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على المنطقة العربية التي شهدت متغيرات أثرت على المنطقة العربية ومنها لبنان ، ومن هذا المنطلق جاء التركيز على نواب بيروت وتسليط الضوء على مناقشاتهم في مجلس النواب اللبناني تجاه القضية الفلسطينية والمصرية وتبيان مواقفهم كسلطة تشريعية .

أولاً: القضية الفلسطينية

شكلت القضية الفلسطينية موضع اهتمام مجلس النواب بشكل عام ونواب بيروت بشكل خاص ، لما لها من تأثير إقليمي على البلدان العربية ولبنان خاصة ، إذ استنكر نواب بيروت محاولة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وأكدوا على حقوق الشعب الفلسطيني بأرضه العربية ووقفوا بوجه المحاولات التي تخدم الكيان الصهيوني .

ففي جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٤٤ عبر رئيس الحكومة ونائب بيروت سامي الصلح^(١) عن رفضه إنشاء وطن قومي لليهود قائلاً : "إذا كان هناك من يحاول بقوة أن يفرض وطناً قومياً يهودياً في فلسطين العربية ، فنحن على استعداد للقضاء على كل محاولة يراد بها الإضرار بعروبة فلسطين ... ونأبى أباءً كلياً أن تندس الصهيونية الدخيلة في صفوف شعبنا لتقف حجر عثرة في طريق تقدمنا واتفاق كلمتنا ... ونحن العرب متأهبون لمكافحة الصهيونية في فلسطين ، لان فلسطين تربة عربية ، ولأن في فلسطين شعباً عربياً ولغة عربية وتراثاً عربياً نفتديه بكل غالٍ ورخيص " ورأى إن إقامة وطن لقومي لليهود معناه إفساح المجال لمجزرة دموية^(٢) .

والقى نائب بيروت سامي الصلح في جلسة المجلس المنعقدة في ٧ نيسان ١٩٤٥ بياناً أوضح فيه إن فلسطين جزء أساسي من جسد العرب والبلاد العربية ، وأن الجميع لن يرضى بأي حل إلا عندما يشاهد فلسطين حرة تتمتع بالاستقلال وتصبح عضواً في جامعة الدول العربية ، وان الأمة العربية تكرس جهودها في سبيل تحقيق استقلال فلسطين واسترداد حقوقها المسلوبة^(٣) .

وقد أصبحت القضية الفلسطينية أكثر تعقيداً بعد تولي الرئيس الأمريكي هاري ترومان^(٤) سدة الحكم عام ١٩٤٥ ، إذ دعا الحكومة البريطانية بالسماح لتسهيل دخول (١٠٠,٠٠٠) مهاجر يهودي

(١) سامي الصلح : سياسي لبناني من الطائفة السنية ولد في مدينة عكا عام ١٨٩٠ ، أكمل دراسته الجامعية في باريس وحصل على شهادة الحقوق والعلوم السياسية فيها عام ١٩١٢ ، وانتخب نائباً عن بيروت لست دورات انتخابية (١٩٤٣ ، ١٩٤٧ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٤) ، شارك في أعمال اللجان النيابية وأصبح رئيساً للجنة العمل والشؤون الاجتماعية و رئيساً للجنة الإدارة والعدل عام ١٩٤٥ وعضواً في لجنتي الشؤون الخارجية والدفاع الوطني ، شغل منصب رئيس الوزراء عدة مرات بين الأعوام (١٩٤٢ - ١٩٥٨) ، له عدة مؤلفات أهمها أحتمك الى التاريخ ، مات عام ١٩٦٨ . للتفاصيل عن دوره السياسي ينظر : ندى شهاب محمد المحمدي ، الدور السياسي لسامي الصلح في لبنان ١٩٤٢-١٩٦٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، (جامعة الأنبار ، ٢٠١٣) ؛ مذكرات سامي بك الصلح ١٨٩٠-١٩٦٠ ، أربعة أجزاء ، دار الفكر العربي ، (بيروت ، ١٩٦٠) .

(٢) نقلاً عن : حسان حلاق ، موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٥٢ ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، (الأردن ، ٢٠٠٢) ، ص ٨٠ .

(٣) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الأول ، الجلسة (٢) المنعقدة في ٧ نيسان ١٩٤٥ ، ص ٧ .

(٤) هاري ترومان : ولد عام ١٨٨٤ في ولاية ميسوري ، ويعد الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة ، تقلد منصب رئاسة الرئاسة بعد وفاة روزفلت عام ١٩٤٥ ، أشرف على نهاية الحرب العالمية الثانية واستسلام ألمانيا اليابان ، وامر بإطلاق القنبلة النووية على هيروشيما وناكازاكي ، وشهد عهده الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي ، عرف بتأييده للحركة الصهيونية ودعم قيام (دولة إسرائيل) ودعمه للهجرة اليهودية الى فلسطين ، توفي عام ١٩٨٢ .

الى فلسطين ، الأمر الذي أدى الى إثارة موجة من الغضب والرفض من قبل نواب بيروت^(١) ، وطالبوا من الحكومة اللبنانية اتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف المخططات التي من شأنها سلب حق الشعب الفلسطيني ، وكان على رأس نواب بيروت النائب صائب سلام الذي اعرب عن استنكاره لتصريحات الرئيس الأمريكي هاري ترومان ، وأعلن أن لبنان أرضاً وشعباً يرفض رفضاً قاطعاً التصريحات التي تهدف الى النيل من كل العرب ، وطالب الحكومة اللبنانية باستدعاء السفير الأمريكي في بيروت وإبلاغه رفض الشعب اللبناني لمثل هكذا تصريحات من شأنها أن تأزم الوضع في المنطقة وتساءل قائلاً : "ما هي الإجراءات التي اتخذتها بهذا الصدد فهل هي استدعت الوزير الأميركي المفوض وأبلغته شعور الشعب اللبناني القوي ونفرته الشديدة من هذا الموقف العدائي الذي يقفه رئيس الولايات المتحدة من فلسطين الشقيقة ومن البلاد العربية، وهل أطلعت على موقف الحكومة اللبنانية الرسمي من هكذا تصاريح وأعمال يطلع علينا بها رجال أميركا المسؤولين المرة تلو المرة؟ وهل طالبت الحكومة بالوعد الذي قطعه الحكومة الأميركية لنا رسمياً في السابق بأن لا تقرر شيئاً في قضية فلسطين دون مشورة العرب؟"^(٢) .

وقد صرح النائب عبدالله اليافي بأن فسطين بلد حر ومستقل ، وعلى الحكومة اللبنانية اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقوف بوجه التصريحات الأمريكية بالاتفاق مع البلدان العربية لإيقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين قائلاً "إننا لا نرضى أن يدخل الصهيونيين فلسطين" ، وقد رد رئيس الحكومة سامي الصلح بان لبنان سيدافع عن القضية الفلسطينية بكل إمكانياته ولا يقبل بكل وضع شاذ يفرض عليها^(٣) .

للتفاصيل ينظر : أحمد عبدالواحد عبدالنبي الحلفي ، الرئيس الأمريكي هاري ترومان واثر مبدئه في العلاقات الدولية ١٩٤٥_١٩٥٣ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، (الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١) ؛ عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، الجزء الأول ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ، ١٩٧٩) ، ص ٧٢٤ .

^(١) أروى طاهر رضوان ، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك ، دار النهار ، (بيروت ، ١٩٧٣) ، ص ١٠٢ ؛ أديب صالح عبد ، "الدور الأمريكي في إقرار مشروع تقسيم فلسطين ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧" ، مجلة جامعة كركوك ، العدد (٢) ، المجلد (٤) ، (جامعة كركوك ، ٢٠٠٩) ، ص ١٠٢ .

^(٢) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (٤) المنعقدة في ٢ تشرين الأول ١٩٤٥ ، ص ٣ .

^(٣) المصدر نفسه ، ص ٣ ؛

U.S.S.D.L.I and F. A ، 1945-1949 ، Lebanon ، Telegram from the American Legation ، Beirut.November 3،1945 ،No:A54 To the Secretary of state،Washington،Film:3،p78 .

ونتيجة لإجماع الدول العربية على رفضها لمشروع هاري ترومان وإرسال اليهود الى فلسطين ، قامت الجامعة العربية بإرسال مذكرة احتجاج الى الحكومتين البريطانية والأمريكية بشأن إيقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين ، فقررت الحكومتين جراء ذلك إرسال لجنة مشتركة سميت بلجنة (الأنجلو-أمريكية) من أجل حل القضية الفلسطينية وإيجاد حل لمشكلة اليهود في أوروبا ، والتي باشرت أعمالها في ٤ كانون الثاني ١٩٤٦ وزارت مناطق عدة منها القدس وبغداد ودمشق والرياض وعمّان وبيروت^(١) ، وفي السياق نفسه صرح سامي الصلح بأن حكومته ألقت لجنة نيابية مختصة لدراسة المسألة من المصلحتين الوطنية والقومية وان اللجنة النيابية وضعت تقريرها الذي تضمن وضع الحل لعرب فلسطين ، وان الحكومة اللبنانية أرسلت مذكرة الى الحكومتين البريطانية والأمريكية لزيارة اللجنة الثنائية الى لبنان لأخذ الشهادات من لبنان كون لبنان بلد متاخم لفلسطين ويعنيه حل القضية الفلسطينية^(٢) .

ووضعت اللجنة الأنجلو أمريكية توصياتها في ٣٠ نيسان ١٩٤٦ جاءت اغلبها مؤيدة لليهود والتي قضت بالسماح لإدخال (١٠٠,٠٠٠) مهاجر يهودي الى الأراضي الفلسطينية من الذين هُجروا نتيجة الاعتداء النازي والفاشي وإقامة دولة يهودية لهم والإبقاء على الانتداب البريطاني في فلسطين ورفع قيود بيع الأراضي لليهود^(٣) .

لاقت توصيات اللجنة الأنجلو_أمريكية موجة عارمة من الغضب داخل مجلس النواب في جلسة ٧ أيار ١٩٤٦ ، إذ القى نائب بيروت سامي الصلح بياناً طويلاً حول القضية الفلسطينية معرباً عن استنكاره لتوصيات اللجنة التي وصفها (بالمجحفة) بحق الشعب العربي الفلسطيني ، واستهل كلمته بأن فلسطين عربية من أوائل التاريخ وذات اغلبيه عربية ولم يشاركهم أي عنصر آخر باستثناء اقلية يهودية لم يكن يتجاوز عددها (٥٣,٠٠٠) يهودي بينما العرب (٨٠٠,٠٠٠) ، وتابع الصلح تطورات القضية الفلسطينية منذ بداياتها حتى توصيات لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية ، والتي وصفها

^(١) جاسم محمد الجبوري ، "موقف لبنان في جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية ١٩٤٥_١٩٤٨" ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، العدد (٢) ، المجلد (٦) ، (جامعة الموصل ، ٢٠٠٧) ، ص ٨١ .

^(٢) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (١٠) المنعقدة في ١١ شباط ١٩٤٦ ، ص ٢ .

^(٣) أكرم زعيتير ، القضية الفلسطينية ، دار المعارف ، (مصر ، ١٩٥٥) ، ص ١٥٩ ؛ فائزة شهيد يوسف ، سياسة لبنان تجاه أقطار المشرق العربي ١٩٤٦_١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي (بغداد ، ٢٠٠٤) ص ٤٨ ؛ الجبوري ، موقف لبنان في جامعة الدول العربية ، ص ٨٢ .

بـ" المخيبة للآمال والتي لا تعبر عن آمال العرب والشعب الفلسطيني " ، وان مصير فلسطين لا يمكن أن يقرر من قبل تلك اللجنة وإنما عن طريق منظمة هيئة للأمم المتحدة ، وختم بيانه قائلاً : " الحكومة اللبنانية واثقة أخيراً بأن الضمير الإنساني لن يرضى باستمرار المأساة التي يعانيها عرب فلسطين منذ وعد بلفور والتي تتجدد فصولها بتوصيات لجان التحقيق المختلفة التي زارت البلاد حتى اليوم، ووثقة بأن الأمم المتحدة ستقف إلى جانبهم في تأييد حقهم وإعلان استقلال فلسطين وإقامة حكومة وطنية ديمقراطية فيها عملاً بالمبادئ التي ضحت الإنسانية بالملايين من أرواحها هذه الحرب في سبيل توطيدها وإعلان شأنها"^(١) .

واستنكر نائب بيروت حبيب ابو شهلا توصيات اللجنة وعدّها من أخطر المراحل التي مرت بتاريخ فلسطين القديم والحديث ، وطالب بمواجهتها مواجهة فعلية بعيداً عن العواطف كون المستقبل مظلم والقضية الفلسطينية في تعقد متزايد ، وان الصهيونية تتربص للفلسطينيين والدول العربية عبر منظمات تدعمها لزعزعة الأوضاع في فلسطين ولبنان والدول العربية ، وأن الأمر يحتم على الجميع الوقوف بوجه الصهيونية ومقاطعة بضائعها ، وان توصيات اللجنة جاءت لسلب فلسطين من أهلها ومخالفة للعهد التي قطعتها الدولة المنتدبة في الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ ، ووعود الرئيس الأمريكي روزفلت ، وطالب الدول العربية بالابتعاد عن العواطف واتخاذ موقف حازم يخدم القضية، والا ستكون النتيجة ضياع فلسطين وأضاف قائلاً : " إذا ثابرنّا هنا وفي البلاد العربية الأخرى على خطتنا العاطفية فأني أقول وأعتقد بأن فلسطين قد ضاعت وذهبت من بين أيدينا وأن الصهيونيين سيحتلوننا احتلالاً ويصبحون أكثرية مطلقة وينشئون دولة صهيونية في عقر دارنا"^(٢) .

وتقدم نائب بيروت صائب سلام رئيس لجنة الشؤون الخارجية باقتراح الى مجلس النواب يتضمن استنكار توصيات لجنة التحقيق الثنائية، ويحتج على توصياتها التي تخالف حقوق العرب والعهد والمواثيق التي قطعت لهم ، وان تنفيذ توصيات اللجنة يعد مساس بحقوق ومصالح فلسطين والبلدان العربية ، وطلب من الحكومة اللبنانية اتخاذ التدابير الفعلية لحماية فلسطين بالتعاون مع

^(١) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الأول ، الجلسة (٨) المنعقدة في ٧ أيار ١٩٤٦ ، ص ٤ .

^(٢) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الأول ، الجلسة (٨) المنعقدة في ٧ أيار ١٩٤٦ ، ص ٥ .

البلدان العربية لإبعاد الخطر الصهيوني والحفاظ على حقوق العرب فيها ، وقد وافق مجلس النواب بالأجماع على الاقتراح بما فيهم نواب بيروت^(١).

وأصبحت القضية الفلسطينية أكثر تعقيداً بعد أن أقدمت هيئة الأمم المتحدة على إصدار القرار المرقم (١٨١) والمؤرخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، والقاضي بتقسيم فلسطين على دولتين عربية ويهودية^(٢) ، بعد أن أعلنت (٣٣) دولة تأييدها للمشروع ، في حين امتنعت (٢٠) دولة عن التصويت منها لبنان ودول عربية أخرى ، ومن الجدير بالذكر إن القرار المرقم (١٨١) يعد تمهيداً لإنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين^(٣) .

لقد أحدث قرار التقسيم موجة عارمة من الغضب في الوطن العربي عامة ولبنان بشكل خاص ، إذ اندلعت التظاهرات الراضية لقرار التقسيم المدن اللبنانية وأعلن الإضراب العام في محافظة بيروت ، وأعلنت الحكومة اللبنانية رفضها للقرار غير المنصف بحق الشعب الفلسطيني ، والتي على اثرها صرح رياض الصلح في مؤتمر صحفي عقد أثناء زيارته لبغداد أكد منه رفضه لمشروع التقسيم ، وذكر بأن القرار هو اختبار للعرب المنغمسين في الكلام دون الأفعال تجاه القضية الفلسطينية ، وختم كلمته قائلاً : "سوف تنسق خططنا من أجل وحدة فلسطين واستقلالها"^(٤) .

وأجتمع مجلس النواب اللبناني في ٥ كانون الأول ١٩٤٥ لمناقشة القضية الفلسطينية ، وعبر نواب بيروت عن آرائهم بشأن القرار المجحف بحق الشعب الفلسطيني ، إذ دعا النائب عن بيروت حسين العويني اللبنانيين بجميع طوائفهم للانضمام لمعركة النضال وحرب الخلاص من الكيان الصهيوني ، داعياً الحكومة اللبنانية الى اتخاذ موقف حازم تجاه القرار وإصدار بيان لمطمئنة الشعب اللبناني الغاضب ، وأوضح بأن حدود لبنان الجنوبية بحسب قوله " يقف عليها الكيان الصهيوني

^(١) المصدر نفسه ، العقد العادي الأول ، الجلسة (٨) المنعقدة في ٧ أيار ١٩٤٦ ، ص ٩ ؛ فاضل كاظم غربي السلطاني ، صائب سلام ودوره السياسي في لبنان حتى عام ٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، (جامعة بابل ، ٢٠١٤) ، ص ٧٦ .

^(٢) جريدة الأهرام ، العدد (٢٢٤٣٢) في ١ كانون الأول ١٩٤٧ .

^(٣) صلاح العقاد ، قضية فلسطين المرحلة الحرجة ١٩٤٥_١٩٥٦ ، معهد الدراسات العربية العالية ، (مصر ، ١٩٦٨) ، ص ٤٨ .

^(٤) حسان ريكان خلف ، "موقف الحكومة اللبنانية من قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧" ، مجلة مداد الآداب ، العدد (١٢) ، المجلد (١) ، (الجامعة العراقية ، ٢٠١٦) ، ص ٦٤٣ .

كالأخطبوط ماداً أصابعه الملوثة بدماء إخواننا عرب فلسطين، فاغراً فاه، يهدد لبنان وطننا المفدى بالابتلاع^(١) .

أما النائب حبيب ابو شهلا فقد أعرب عن استنكاره لقرار التقسيم ، وأكد انه لا يؤمن بالضمير العالمي الذي تتادي به هيئة الأمم المتحدة ، وصرح إن فلسطين بلد عربي مستقل وان القضية لم تنتهي بعد ، وان قرار هيئة الأمم المتحدة بعيد عن الاطار القانوني ولا يمكن تطبيقه على شعب موحد مثل الشعب الفلسطيني ، داعياً الأقطار العربية الى مد يد العون الى الشعب الفلسطيني ودعمه بالمال ، وان السلام لا يمكن تحقيقه مادام قرار التقسيم موجوداً ، وان الحل بين أيدي الدول العربية لذلك أصبح عليها لزاماً اتخاذ موقف صريح تجاه القضية كونها قضية الجميع^(٢) .

في حين عد النائب موسى دي فريج القضية الفلسطينية قضية كل بلد عربي وبالدرجة الأولى لبنان ، وان قيام الدولة الصهيونية على حدود لبنان يعود بالويل على البلاد جراء أساليبها الاقتصادية على البلاد^(٣)

أما النائب سامي الصلح فقد اعرب عن استيائه تجاه قرار التقسيم قائلاً " فنحن أمام مجزرة كبيرة وحرب طويلة قد تدوم مائة سنة ومن الواجب اتخاذ التدابير اللازمة لها، ولو سألتني الحكومة عندما أرسلت البعثة الى جمعية الأمم المتحدة لخالفت لأنني كما قال الأستاذ حبيب أبي شهلا لا أثق بها ولا أثق بالضمير العالمي الذي يتغنون به وأكبر دليل على ذلك هذا القرار الظالم الجائر الذي اتخذته غير عابثة بدفاعنا وبراهيننا ... وبالرغم من كل ذلك لم يأخذوا لكلامنا وزناً وادخلوا عناصر غريبة الى وطن لا شك بعرويته وشرعية ساكنيه" ، وان الجميع سيقف بالقوة أمام تقسيم فلسطين ، وبوجه الصهاينة الذين يدفون الأموال الطائلة مقابل الأراضي وتهجير الفلسطينيين^(٤) .

وتقدم في نهاية الجلسة (٩) نواب من بينهم حبيب ابو شهلا و حسين العويني وسامي الصلح باقتراح يقضي بان القرار الصادر عن الهيئة لا صلاحية له وغير ملزم وان لبنان ملتزم بوحدة فلسطين

^(١) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (١٠) المنعقدة في ٥ كانون الأول ١٩٤٥ ، ص ٢ .

^(٢) المصدر نفسه ، ص ٣ .

^(٣) المصدر نفسه ، ص ٤ .

^(٤) المصدر نفسه ، ص ٧ .

والدفاع عنها ، كما وصوت المجلس على مشروع قانون لمساعدة الفلسطينيين بـ (١٠٠٠٠٠٠) ليره^(١) .

أصدرت سلطة الانتداب البريطاني في ١٥ أيار ١٩٤٨ قراراً بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين ، وأعلن ديفيد بن غورين قيام الكيان الصهيوني وتشكيل حكومة مؤقتة على الأراضي الفلسطينية^(٢) .

وفي ١٦ أيار ١٩٤٨ أي بعد يوم من إعلان قيام الكيان الصهيوني ، قامت (٧) جيوش عربية بالدخول الى ميدان المعركة ضد الصهاينة من بينها الجيش اللبناني^(٣) ، بعد صدور قرار جامعة الدول العربية لتبدأ الحرب بين القوات الصهيونية والجيوش العربية^(٤) ، والتي استمرت حتى ٢٢ أيار ١٩٤٨ بعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي قراره بإيقاف القتال (٤) أسابيع^(٥) .

عقد مجلس النواب اللبناني جلسة في ٣١ أيار ١٩٤٨ ناقش فيها تطورات القضية الفلسطينية وقرار هيئة الأمم المتحدة بشأن إيقاف القتال ، والتي عدها مجلس النواب محاولة لذر الرماد في العيون لزيادة الدعم للصهاينة في فلسطين ، وإذ وصف النائب عن بيروت عبدالله اليافي قرار هيئة الأمم المتحدة بإيقاف القتال لمدة (٤) أسابيع بالمتحيز والغاية منه إعطاء العصابات الصهيونية صفة قانونية بمساواتها مع الدول العربية المستقلة ، وان الاعتراف بالهدنة هو اعتراف بسلطة العصابات الصهيونية التي هي شذاذ الدول ومشريديها ، وأوضح بأن وقف القتال جاء لزيادة الدعم اللوجستي للصهاينة من قبل الدول الأوروبية ، وان قرار مجلس الأمن قضى بمنع استيراد السلاح

^(١) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (١٠) المنعقدة في ٥ كانون الأول ١٩٤٥ ، ص ٨_٩ .

^(٢) غلوب باشا ، جندي بين العرب متكرات غلوب باشا ، (بيروت ، ١٩٥٨) ، ص ١٠١ .

^(٣) بلغت قوات الجيش اللبناني أربعة أفواج ويطاريتي مدفعية ، وبضع مصفحات ودبابات خفيفة ، وكان يحتل جبهة واسعة في جنوب لبنان من راس الناقورة حتى مرجعيون . للتفاصيل ينظر : رفعت سيد أحمد ، وثائق حرب فلسطين الملفات السرية للجنرالات العرب ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، ١٩٨٩) ص ١٢٦_١٢٧ .

^(٤) محمود عادل ابو هلال ، تطور العلاقات اللبنانية الفلسطينية ١٩٤٨_١٩٧٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية ، (غزة ، ٢٠٠٦) ، ص ٤٦ .

^(٥) إبراهيم صيهود الأنصاري ، دور لبنان السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥_١٩٥٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التراث العربي والتراث العلمي للدراسات ، (بغداد ، ٢٠٠٣) ، ص ١١٤ .

للطرفين فذلك بحد ذاته إجحافاً للدول العربية التي هي بحاجة للسلاح للحفاظ على أمنها الداخلي طيلة مدة الهدنة^(١) .

ومن الجدير بالذكر إن الصهاينة لم يلتزموا بالهدنة ، واستمرت انتهاكاتهم التي كان من نتائجها سيطرتهم على ثلاث أرباع مساحة فلسطين^(٢) ، ليصدر بعدها مجلس الأمن الدولي قراراً في ٢٤ شباط ١٩٤٩ قضى بإيقاف إطلاق النار ولينتهي الصراع العسكري بتوقيع هدنة رودس ، مع الدول العربية كل على حدا ، إذ وقعت لبنان الهدنة مع (إسرائيل) في ٢٣ آذار ١٩٤٩ في بلدة الناقورة بلبنان^(٣) .

وقد ناقش مجلس النواب تطورات القضية في جلسة ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩ ، وتباينت مواقف نواب بيروت بين مؤيد للحكومة اللبنانية ومعارض لها، إذ انتقد نائب بيروت سامي الصلح سياسة الحكومة اللبنانية تجاه القضية الفلسطينية ، وعدم إيفائها بوعودها التي قطعتها في بيانها الوزاري للدفاع عن الأراضي الفلسطينية سياسياً وعسكرياً ، وشن هجوماً كلامياً على الحكومة اللبنانية وقال : "إن الحكومة وعدت بالتقريب بين الدول العربية وتنفيذ التجنيد الإجباري والاستمرار حتى النصر ، وإن جميع تصريحاتكم وعودكم عادت علينا بالخيبة والفشل، لا بفشل الشعب اللبناني الأبى بل بفشل الحكومات، ومنها أنتم الذين تسلمتم مقدراته وكنتم المسؤولين الوحيدين عن النتائج وليس الشعب ، إن الطلقات النارية والمسدسات والبنادق على اختلاف أنواعها بدلاً من أن تطلق في الفضاء ابتهاجاً باستقبالكم وتأييدكم، لو أنها صوبت إلى صدور الأعداء وأطلقت في أرض فلسطين لكانت كفيلة بتحقيق آمال الأمة ، ولكن سياسة البقاء في الحكم هي التي كانت تملي عليكم تلك التصريحات البعيدة عن الحقيقة ، ولم تخسروا معركة فلسطين فحسب، بل خسرت أيضاً معركة الوطن اللبنانية بدليل إن عشرين قرية لبنانية محتلة الآن من قبل القوات الصهيونية، فبدلاً من أن تنقذوا أراضي

^(١) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الأول ، الجلسة (١٢) المنعقدة في ٣١ أيار ١٩٤٨ ، ص ٢ .

^(٢) عبد الله سليمان شحادة الجبوري ، دور نواب محافظة جبل لبنان في مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣_١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة الموصل ، ٢٠١٦) ، ص ١٨٠ .

^(٣) غلوب باشا ، حياتي في المشرق العربي ، ترجمة : جورج حتر و فؤاد فياض ، الطبعة الأولى ، الأهلية للنشر والتوزيع ، (عمان ، ٢٠٠٥) ، ص ٢٥١ .

فلسطين من الاحتلال الأجنبي أراكم الآن تفاوضون وتستجدون بالدول الأجنبية لأجل جلاء القوات الصهيونية عن أراضي لبنان" (١).

أما النائب حبيب ابو شهلا انتقد كلام النائب كمال جنبلاط الذي طالب بمحاكمة الحكومة لتقصيرها تجاه فلسطين ولبنان ، قائلاً : "إن لبنان قدم كل إمكانياته المعنوية والعسكرية لدعم القضية وساهم في المطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني في المؤتمرات العربية والدولية ، وأن التهم التي وجهت الى الحكومة غير صحيحة كون الحكومة لا تمتلك الأساطيل والأعتدة الضخمة بحسب قوله (٢) .

وفي السياق نفسه انتقد النائب عبدالله اليافي الذين يتهمون الحكومة بالتقصير تجاه القضية الفلسطينية ، وأوضح أن الحكومة قامت بواجبها بموجب قرارات مؤتمرات الجامعة العربية ، وان التقصير شمل جميع الدول العربية بسبب ضعف التنسيق الدبلوماسي والعسكري والذي كان من نتائجه حدوث الكارثة ، وطالب من الحكومة الحفاظ على لبنان الذي أصبح على تماس مع العدو الصهيوني قائلاً : " لقد أصبح لبنان في مركز دقيق جداً بعد قيام دولة أجنبية على حدوده الجنوبية تهدد كيانه السياسي في كل لحظة وهو يطلب من حكومته أن تسعى لتوطيد وصيانة استقلاله بالمزيد من الصداقات العالمية دون أن يكون لتلك الصداقات ثمن في الانتقاص من حرّيته واستقلاله، وفي مراكز ممتازة لتلك الدول (٣) .

في حين انتقد نائب بيروت رثيف أبي اللمع الحكومة وحجب ثقته عنها ، وذلك لان عقد المعاهدة لا يتناسب مع حكومة رياض الصلح التي وقفت مع لبنان في استقلاله وخرجت من المعتقلات تنادي بالاستقلال ، وختم كلمته قائلاً : " يمين الله لو وقفت قبل الهدنة الأولى وقفة من وقفاتك الجريئة، ورفست الكرسي برجلك، ونزلت إلى ساحة الجهاد الشعبي وصارحت العرب بكلمة الحق لهزرت عروشاً وأسقطت وزارات، ونحن أصدقاؤك الذين نربأ بك وبماضيك نأبى أن يقرأ التاريخ غداً اسم رياض الصلح في معاهدة ضياع فلسطين" (٤) .

(١) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (١) المنعقدة في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩ ، ص ١٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٥ .

(٣) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (١) المنعقدة في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩ ، ص ١٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٧ .

وقد لوحظ مما تقدم إن نواب بيروت تباينت مواقفهم تجاه سياسة الحكومة اللبنانية وعقد رئيسها رياض الصلح المعاهدة بين لبنان والصهاينة ، وانقسمت على شطرين الأول أيد سياسته وعَدّ التقصير من جميع الدول التي كان سببها ضعف التنسيق العسكري والدبلوماسي ، والثاني وجه التهم الى الحكومة اللبنانية التي كانت تفتقر الى الشجاعة والتي تتنافى مع سياسية الحكومة الجريئة وتعاملها تجاه مثل هكذا قضايا .

وقد أفرزت حرب ١٩٤٨ نتائج خطيرة على الشعب الفلسطيني ، أهمها هجرة أعداد كبيرة من اللاجئين الى لبنان ، والتي بلغت أكثر من (١٠٠,٠٠٠) لاجئ فلسطيني في لبنان بحسب تقرير لجنة المسح الاقتصادي للشرق الأوسط في الأمم المتحدة^(١) ، وأهتم نائب بيروت ورئيس الحكومة عبدالله اليافي بقضية اللاجئين في بيان حكومته الذي القاه على مجلس النواب في ١٩ حزيران ١٩٥١ والذي أكد فيه على المضي قدماً لتحقيق التعاون مع البلدان العربية للاهتمام بقضية اللاجئين الفلسطينيين ، والعمل على تقديم المساعدات لهم من أجل التوصل لحل عادل يتيح لهم التمتع بحقوقهم بسلام^(٢) ، وقد انتقد نائب بيروت سامي الصلح بيان حكومة اليافي موضحاً إن حكومته لم تتطرق الى التدابير الواجب اتخاذها بصدد اللاجئين العاطلين عن العمل ، والحالة الصحية التي يعاني منها اغلب اللاجئين والتي من شأنها أن تشكل خطراً على البلاد^(٣) .

ودعا النائب عن بيروت جوزيف شادر في جلسة ١٣ كانون الأول ١٩٥١ الى الاهتمام باللاجئين الفلسطينيين ، وتوفير فرص عمل لهم والبالغ عددهم (٥٠,٠٠٠) لاجئ عاطل عن العمل ، ودعا الى مساواتهم مع اللبنانيين ، والاهتمام بتوفير احتياجاتهم الضرورية^(٤) .

^(١) سهيل محمد الناطور ، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان ، الطبعة الأولى ، دار التقدم العربي ، (بيروت ، ١٩٩٣) ، ص ٨ .

^(٢) يوسف قزما خوري ، البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ١٩٢٦_١٩٨٤ ، المجلد الأول ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الدراسات اللبنانية ، (بيروت ، ١٩٨٦) ، ص ٢٢٢ ؛ محمد جابر عناد روضان العبودي ، عبدالله اليافي ودوره السياسي في لبنان ١٩٠١_١٩٨٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، (جامعة ذي قار ، ٢٠١٤) ص ٨٨ .

^(٣) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (٣) المنعقدة في ١٩ حزيران ١٩٥١ ، ص ٥ .

^(٤) المصدر نفسه ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (١٦) المنعقدة في ١٣ كانون الأول ١٩٥١ ، ص ١٢ .

ثانياً: القضية المصرية

أ: تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦

ورثت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر اقتصاد متدهور افتقر الى الكثير من المشاريع التنموية ، وشكلت مسألة تطويره أحد أهم أهداف الثورة التي قادها جمال عبدالناصر لما لها من تأثير على حياة الشعب المصري على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وشكل مشروع بناء السد العالي أحد أهم الأهداف التي سعت إليها الحكومة المصرية كونها تهدف الى تطوير الزراعة وزيادة الدخل القومي^(١) .

أقدمت الحكومة المصرية استكمالاً لتنفيذ مشروع بناء السد العالي على عرض تمويل بناء السد على البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مما أدى الى إثارة حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت بدورها على رفض تمويل المشروع والضغط على البنك الدولي بعدم الموافقة بحجة عدم قدرة مصر على تسديد الديون البالغة (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار ، الأمر الذي جعل البنك الدولي يوعز بسحب الموافقة على تمويل مشروع السد العالي في ٢٤ تموز ١٩٥٦^(٢) ونتيجة لذلك لجأ الرئيس المصري جمال عبدالناصر الى تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦ قائلاً : " أموالنا وحقوقنا ردت الينا ، سنبنينا السد العالي معتمدين على سواعدنا واتحادنا ودمائنا "^(٣) .

لاقى قرار التأميم تأييداً كبيراً من الدول العربية المساندة للرئيس جمال عبدالناصر ، واعلن نواب بيروت تأييدهم لقرار تأميم قناة السويس والوقوف الى جانب مصر ، ففي جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٥٦ ، أكد نائب بيروت ورئيس الحكومة عبدالله اليافي أن الحكومة اللبنانية مقتنعة تماماً بأن المعركة التي تقوم بها مصر "لصالح العرب أجمع ، وأننا وان أيدنا مصر اليوم بالأقوال فسيأتي يوم نؤيدها بالأفعال " وأضح نائب بيروت عبدالله اليافي إن "كل خطوة يخطوها الغرب ضد مصر لا تشكل إساءة لمصر وحدها بل لجميع الدول العربية ، وإن تأييد قرار تأميم القناة هو رغبة الشعب اللبناني تجاه هذه القضية"^(٤) .

^(١) ميسون عباس حسين الجبوري ، أزمة السويس والموقف الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ، كلية التربية للبنات (جامعة بغداد ، ٢٠٠٥) ، ص ٦١ .

^(٢) مأمون شاکر إسماعيل ، العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٥٦-١٩٦٣ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد (جامعة بغداد ، ٢٠٠٥) ، ص ٣٤ .

^(٣) جريدة الأهرام ، العدد (٢٥٤٣٧) في ٢٧ تموز ١٩٥٦ .

^(٤) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (١٤) المنعقدة في ٣٠ تموز ١٩٥٦ ، ص ٢ .

وقد عبر النائب غسان تويني عن وقوفه الى جانب مصر في قرارها بتأميم قناة السويس قائلاً :
"أنها قضية من الطراز الوطني ولا يوجد عربي واحد لا يوافق مصر على خطوتها" ، ووجه النائب
تحياته الى الرئيس جمال عبدالناصر على تلك الخطوة المباركة ، طالباً من الحكومة اللبنانية اتخاذ
مواقف مماثلة على الصعيد نفسه بشأن جميع القضايا من هذا الطراز^(١) .

أما النائب عبدالله الحاج فقد أيد اقتراح لجنة الشؤون الخارجية النيابية القاضي بتوجيه التهاني
للرئيس جمال عبدالناصر على الخطوة الجريئة ، قائلاً : "فلا شك أن المجلس يؤيد اقتراح لجنة
الشؤون الخارجية، إنما هناك نقطتان أحب أن أعرضهما على هذا المجلس: الأولى هي أننا في هذا
الطرف العصيب من تاريخ البشر الذي جرى فيه توزيع القوى على أسس جديدة لا يسعنا إلا أن نؤيد
كل أمة تسير في هذا الاتجاه النامي في العزة والكرامة والاستقلال خاصة وأن مصر أصبحت الآن في
هذا الدور الهائل الدولة الأولى في الشرق الأدنى، وما علينا إلا إظهار التأييد التام لهذه الدولة لأنه في
تخاذلنا يكون ما يصيب مصر من أذى قد أصابنا وما يصيبها من خير يصيبنا أيضاً"^(٢) .

ب: العدوان الثلاثي على مصر

أثار قرار تأميم قناة السويس حفيظة الدول التي لها اسهم في القناة خاصة بريطانيا وفرنسا،
والتي عملت بدورها على عقد اجتماع مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، وصدروا بياناً
مشتركاً في ٢ آب ١٩٥٦ أعربوا فيه عن رفضهم لقرار الرئيس جمال عبدالناصر الخاص بتأميم قناة
السويس الذي عدوه " إهانة بالغة لهم وأنه عمل تعسفي ينطوي على نتائج خطيرة للملاحة في قناة
السويس"^(٣) .

وأخذت فرنسا وبريطانيا والكيان الصهيوني تخطط لشن كبير على مصر بعد أن تم التنسيق
بين الأطراف الثلاثة بموجب اتفاق عقد في مدينة سيفر الفرنسية في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٦ ، والذي
بموجبه حددت خطة الهجوم وفق مرحلتين بموجب خطة (موسكار- الفارس)، الأولى حددت قيام

^(١) المصدر نفسه ، ص ٢ .

^(٢) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (١٤) المنعقدة في
٣٠ تموز ١٩٥٦ ، ص ٢ .

^(٣) جاسم محمد الجبوري ، "موقف لبنان من أزمة السويس عام ١٩٥٦" ، مجلة آداب الرفادين ، العدد ٥٥ ، (جامعة
الموصل ، ٢٠٠٩) ، ص ٣٣٥ .

الصهاينة بتنفيذ الهجوم على غزة وسيناء بذريعة مهاجمة الفدائيين الفلسطينيين^(١) ، والثانية توجيهه كل من بريطانيا وفرنسا إنذاراً الى مصر والكيان الصهيوني يقضي بإيقاف القتال بين الطرفين وسحب قوات الطرفين الى بُعد (١٦) كيلو متر عن قناة السويس ، واستخدام التهديد والقوة ضد أي دولة ترفض الإنذار^(٢) .

وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ شن الصهاينة هجومهم على شبه جزيرة سيناء بموجب الخطة المنسقة مع بريطانيا وفرنسا^(٣) .

وفي اليوم التالي أرسلت الحكومات البريطانية والفرنسية إنذاراً الى مصر والصهاينة بسحب قواتهما مسافة (١٦) كيلو متر عن قناة السويس ، مهددة باستعمال القوة حيال الرفض ، إلا أن الرئيس جمال عبدالناصر رفض الإنذار واصفاً إياه بالمجحف ، فقامت القوات الفرنسية والبريطانية باحتلال السويس وبور سعيد والإسماعيلية بحجة تأمين الملاحة في القناة^(٤) .

وإزاء العدوان الصهيوني على مصر عقد مجلس النواب اللبناني جلسة في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦ لمناقشة تطورات القضية المصرية ، وكان أول المتكلمين النائب عن بيروت غسان تويني الذي اعرب عن عدم رضاه عن الإجراءات المتخذة من الدولة اللبنانية تجاه مصر ، إذ ابتدأ حديثه ساخراً : " نحن في هذه المناقشة وفي هذا الظرف بالذات أشبه بحكام بيزنطة الذين كانوا يناقشون في جيش الملائكة بينما كان الفاتح على الباب فالاعتداء الإسرائيلي على الشقيقة الكبرى مصر ليس كسائر الاعتداءات التي سمعناها في السابق إنما هو هجوم حربي مركزي يستهدف النصر أو الفشل مرة واحدة وأخيرة ، وحيال مثل هذا الهجوم يترتب على عاتق الحكومات والشعوب العربية واجبات ضخمة نأبى على انفسنا أن ننساها لننصرف الى مناقشات دونها أهمية، فأود أن أسأل الحكومة ما هي

^(١) حسن أحمد البدرى و فطين أحمد فريد ، حرب التواطؤ الثلاثي العدوان الصهيوني الأنجلو فرنسي على مصر خريف عام ١٩٥٦ ، الطبعة الأولى ، المكتبة الأكاديمية ، (القاهرة ، ١٩٧٩) ، ص ٣١ .

^(٢) دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي العراقي ، ملفه رقم (٢٧٢٤،٣١١) ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، تقرير عام عن شهر تشرين الأول والمؤرخ في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٦ ، الوثيقة المرقمة (٩٧) ، ص ١١٨ ؛ الجبوري ، أزمة السويس والموقف الدولي ، ص ٨٩ .

^(٣) Caroline Attié ، Struggle in the Levant Lebanon in the 1950s ، The Centre for Lebanese Studies ، (London ، 2004) ، p 103 .

^(٤) الأنصاري ، دور لبنان السياسي ، ص ٥٥ .

المعلومات التي وردتها عن الأحوال في الجبهة، وما هي التدابير التي ترى أن تتخذها هنا، وما هي سياستها تجاه هذا الأمر وما هو موقفها منه؟^(١).

وجاء رد رئيس الحكومة والنائب عن بيروت عبدالله اليافي رافضاً الدخول في المسألة العسكرية والاستعداد على ردع أي عدوان إسرائيلي قائلاً: " إنني سعيد أن أسمع أحد الزملاء يفتح هذا الموضوع الخطير . أما عن موقف لبنان فأقول باننا على استعداد لرد كل اعتداء إسرائيلي والجيش اللبناني مستعد لكل الطوارئ وقد أخذ على عاتقه كل الاحتمالات وليعني المجلس لكريم من أن اتبسط في تفصيل المسائل العسكرية"^(٢).

وتقدمت مصر بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦ ضد العدوان الصهيوني على مصر والإنذار الموجه من قبل فرنسا وبريطانيا ، وتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ بمشروع قرار دعا الى وقف القتال في الحال بين كل من (إسرائيل) ومصر ، وانسحاب (إسرائيل) الى خط الهدنة ، ومطالبة جميع أعضاء الأمم المتحدة الامتناع عن استخدام القوة في منطقة النزاع ، وعدم تقديم العون (لإسرائيل) مالم تستجب للقرار وتنفذه ، إلا أن كل من بريطانيا وفرنسا استخدمت حق نقض الفيتو للحيلولة دون تنفيذ القرار^(٣).

وفي ٥ تشرين الثاني ١٩٥٦ وجه الاتحاد السوفييتي إنذاراً الى بريطانيا وفرنسا تضمن إيقاف العمليات العسكرية فوراً وانسحابها عاجلاً ، ووجه إنذاراً آخر في الوقت نفسه الى (إسرائيل) اتهمها بانها تتصرف إذعاناً لإرادة أجنبية ووفقاً لأوامر تأتيها من الخارج ، وان الحكومة (الإسرائيلية) تبعث الكراهية بين الشعوب المختلفة^(٤) ، وقد استجابت دول العدوان لذلك الإنذار، وأوقفت عدوانها على مصر في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، وهكذا فشل العدوان على مصر في تحقيق أهدافه المرسومة بالتعاون مع الصهيونية العالمية^(٥) .

^(١) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٣) المنعقدة في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦ ، ص ٦ .

^(٢) المصدر نفسه ، ص ٦ .

^(٣) لطيفة محمد سالم ، أزمة السويس ١٩٥٤_١٩٥٧ جذور أحداث نتائج ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، ١٩٩٦) ، ص ٢٥٧ .

^(٤) محمد حسنين هيكل ، حرب الثلاثين سنة ملفات السويس ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، (القاهرة ، ٢٠٠٤) ، ص ٦٣٦ .

^(٥) (Anthony Gorst and Lewis John man , The Suez crisis , Routledge , (London ، 1997)

أما الموقف الشعبي في لبنان فقد تجلى بالتظاهرات الراضية للعدوان الثلاثي ، وتوجهت التظاهرات صوب السفارة المصرية ، وطالبوا بفتح باب التطوع للقتال الى جانب الصفوف المصرية^(١) .

ناقش مجلس النواب اللبناني قضية العدوان الثلاثي على مصر في جلسة المجلس المنعقدة في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، وعبر نواب المجلس عن مواقفهم الراضية للعدوان والمساند لمصر والشعب المصري^(٢)

فيما أكد نواب بيروت على رفضهم القاطع للعدوان ومنهم النائب عبدالله الحاج الذي طالب الحكومة اللبنانية باتخاذ موقف حازم ضد مصالح فرنسا وبريطانيا في لبنان ، وان الهجوم الذي قامت به الدولتين بالتعاون مع (إسرائيل) على مصر هو جريمة حدثت في وقت ادعت الدولتان انهما أصدقاء العرب قائلاً : " اشترك هاتين الدولتين المنافقتين اللتين تقولان إنهما من أصدقاء العرب التقليديين، هؤلاء الذين دخلوا الى فلسطين وهي عربية وخرجوا منها وهي إسرائيلية، ومن حسن الحظ إن المجرم يكون ناقص النظر وان قصر نظرهم هو الذي حملهم على الانحطاط الى هذا المستوى من الجريمة بالاشتراك مع (إسرائيل) ، تلك الجريمة التي استتكرتها سبعة وستين دولة وعلى رأسها أميركا "التي كانت الى وقت ما شريكة لإنكلترا وفرنسا وإسرائيل في بعض المواقف الشاذة" ، اني أهني أميركا على موقفها الحاضر وأعلن أن أميركا، بهذا العمل أثبتت للعالم إنها تؤمن بالمواثيق الدولية وتحافظ على تصريحاتها خلافاً للكذابين الخداعين أي الإنكليز والفرنسيين ، ووجه النائب شكره الى الدول العربية وطالبها بقطع علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا^(٣) .

وشدد النائب غسان التويني على ضرورة الوقوف الى جانب مصر بكل الطرق الدبلوماسية والعسكرية ، أما النائب عن بيروت جوزيف شادر دعا المجلس الى تحكيم العقل قبل العاطفة تجاه قضية مصر قائلاً : " نحن أمام أمر واقع أليم فيجب علينا وقد حصل ما حصل أن نحكم العقل قبل العاطفة وعلى المسؤولين المباشرين أي على الحكومة أن تدرس الوضع والموضوع مليا لكي تأتي أعمالها بالاتفاق مع المجلس مفيدة لمصر وللبلاذ العربية ولبنان بالدرجة الأولى لأن الخطر يداهم

(١) جريدة الأهرام ، العدد (٢٥٥٣٦) في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٦ .

(٢) مجيد حميد عباس الحدراوي ، "موقف مجلس النواب اللبناني من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ قراءة في محاضر مجلس النواب اللبناني" ، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد (٨٦) ، المجلد (٢٠) ، (جامعة الكوفة ، ٢٠١٤) ، ص ٥٧٥ .

(٣) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٥) المنعقدة في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، ص ٢ .

جميع البلاد العربية ومنها بلادنا" ، وتساءل النائب قائلاً : " ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه بعض الدول التي تدل ظواهرها إنها معنا ولكنها بالحقيقة عدوتنا، هذا ما أريد أن ألفت النظر اليه بإلحاح واننا اذا لم ندرس الموضوع على ضوء هذه الحقيقة نكون نحن الخاسرين في كل ما نعمله ، لذلك فاني أردد قولي واطلب أن نكون واقعيين وان نحكم العقل قبل العاطفة ، كما إنني اطلب من الحكومة أن تدرس بأقرب وقت ممكن الإمكانيات التي تساعد على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتوصياتها دائماً وابدأ، وعلينا أن نقوم بعمل ربما يكون عمل خير للقضية العربية وهو أن نقوم بدور الوسيط في هذه الأيام للوصول إلى حل سلم" (١) .

أما رئيس الحكومة عبدالله اليافي فقد شن هجوماً كلامياً على كل من بريطانيا وفرنسا قائلاً : " عندما نرى دولتين مثل بريطانيا وفرنسا تخرقان ميثاق الأمم المتحدة باعتدائهما المنكر على مصر، فمن مصلحتنا ومن واجبنا أن نطلب المحافظة على استقلالنا واستقلال مصر بموجب ميثاق هيئة الأمم المتحد ، ونحن عندما نستنكر هذه الجريمة المنكرة إنما نسعى لمصلحتنا ولا نكون نسير مع العاطفة بل حفاظاً على المصلحة اللبنانية" ، وقد هاجم بريطانيا وفرنسا جراء عدم التزامهم بميثاق هيئة الأمم المتحدة وخداعها للعالم قائلاً : " فأقول لهم ما قاله نائب بريطاني لحكومته: يا لخبيل الحرية ويا لعارها منكم" (٢) .

واصل مجلس النواب مناقشة تداعيات العدوان الثلاثي على مصر ، ففي جلسته المنعقدة بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، طالب النائب عن بيروت عبدالله الحاج بمراقبة الرعايا الأجانب في لبنان حفاظاً على أمن لبنان ومصر " ودعا الحكومة أن تضع مراقبة شديدة على الأجانب الموجودين في لبنان خصوصاً الرعايا البريطانيين والفرنسيين، "لان في تصرفات واتصالات هؤلاء الأجانب ضرراً عظيماً علينا وعلى القوى المصرية المحاربة، كما إن بقاءهم بدون مراقبة يمس بعلاقتنا مع الدول الشقيقة وخصوصاً بمصالح الشقيقة سوريا نظراً لوضعية حالة الحدود بيننا وبين سوريا والأردن" (٣) .
دعماً للحكومة المصرية ولتضميد جراحات الشعب المصري تقدمت حكومة عبدالله اليافي بمشروع قانون مستعجل يقضي بفتح اعتماد مبلغ (١،٠٠٠،٠٠٠) ليرة لبنانية للهلال الأحمر

(١) المصدر نفسه ، ص ٣ ؛ الحدراوي ، موقف مجلس النواب اللبناني من العدوان الثلاثي ، ص ٥٧٩ .

(٢) محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٥) المنعقدة في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، ص ٤ .

(٣) المصدر نفسه ، الجلسة (٦) المنعقدة في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، ص ٣ .

المصري لإغاثة المنكوبين جراء العمليات العسكرية في مصر، وصوت مجلس النواب بما فيهم نواب بيروت جميعهم على الاقتراح^(١).

واحتراماً للشهداء الذين قضوا في العدوان الثلاثي على مصر طالب نائب بيروت عبدالله الحاج مجلس النواب بالوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء^(٢).

يظهر مما تقدم أن مجلس النواب اللبناني عامة ونواب بيروت خاصة وقفوا الى جانب الشعب المصري في مواجهة العدوان الثلاثي على مصر عن طريق المطالبة بحقوقهم ومؤازرتهم وتقديم الدعم المالي والوقوف صفاً واحداً مع القضية المصرية

(١) المصدر نفسه ، ص ٥ .

(٢) المصدر نفسه ، الجلسة (٧) المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، ص ٢ .

الختام

يتضح مما تقدم إن نواب بيروت قد أدوا دوراً مهماً في الدفاع عن القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والقضية المصرية لما لهما من انعكاسات على السياسة الخارجية اللبنانية ، واهتم نواب بيروت بالقضية الفلسطينية في الحكومات التي شكلوها والتي أخذت حيزاً كبيراً في بيانات الحكومات الوزارية الداعمة والمساندة لها ، ووقفوا مدافعين عن حقوق الشعب الفلسطيني في أحقيته بالأرض ومنددين بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي قضت بإدخال المهاجرين الى فلسطين ، إضافة الى رفض القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين على قسمين ، إذ وقف مجلس نواب اللبناني عامة ونواب بيروت خاصة موقف المساند والداعم للقضية الفلسطينية وتجلى ذلك من مناقشات نواب بيروت التي أخذت القضية الفلسطينية فيها حيزاً واسعاً والتي تركزت اغلبها على تقديم الدعم المالي والضغط على الحكومة اللبنانية كسلطة تشريعية للوقوف بوجه التحديات التي تواجه المنطقة وعلى رأسها الخطر الصهيوني .

وجاءت مواقفهم الداعمة للقضية المصرية والمؤيدة لسياسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر والمتمثلة بتأميم قناة السويس والتي وصفها نواب بيروت بالخطوة الجبارة التي تصب في مصلحة مصر وان كل خطوة تهدد مصر تعد بمثابة تهديد للدول العربية وعلى رأسها لبنان ، كما ووقف نواب بيروت بجانب الشعب المصري بوجه العدوان الثلاثي مطالبين الحكومة اللبنانية بفتح التطوع للقتال الى جانب المصريين في نضالهم ، وتمثلت ابرز مطالبهم بقطع العلاقات اللبنانية مع الدول التي اشتركت في العدوان على مصر ومقاطعتها ، ولم يقتصر الدفاع عن

القضية المصرية على مجلس النواب فحسب بل تعداه الى الشعب اللبناني، إذ خرجت التظاهرات الداعمة للقضية المصرية والمنددة بالعدوان.